

## اتفاق تعاون ثقافي وفني

بين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا  
إن حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا ،  
ويسان فيما يلي الطرفان المتعاقدان رغبة منها في توثيق أواصر الصداقة  
وتأكيداً للأهداف منظمة الوحدة الأفريقية بشأن التعاون الشامل بين  
الشعوب الأفريقية في المجالات الثقافية والعلمية والتكنولوجية ، قد اتفقا  
على ما يلى :

### (المادة الأولى)

يعهد الطرفان المتعاقدان بدعم وتشجيع التعاون العلمي والثقافي  
والטכנولوجي إلى أقصى حد بين البلدين كما يلى :

- (أ) تبادل أساتذة الجامعات والعلماء والباحثين والتكنولوجيين  
وتقديم التسهيلات الازمة لهم .
- (ب) تقديم المنح لطلبة وخريجي الجامعات والمعاهد العليا بهدف  
تمكينهم من مواصلة دراستهم أو أبحاثهم بالإضافة إلى زيادة  
قدراتهم الثقافية والفنية .
- (ج) تشجيع التعاون الوثيق بين مؤسسات البلدين والمعاهد العلمية  
والثقافية والفنية .
- (د) تشجيع وتسهيل تبادل الزيارات التعليمية والثقافية والفنية  
والسياحية بين البلدين .

### (المادة الثانية)

يعمل الطرفان المتعاقدان من أجل تدعم العلاقات الثقافية والتكنولوجية  
بين البلدين وتبادل المعلومات ونتائج البحوث والكتب والمطبوعات والأفلام  
والإحصاءات وكذلك القوانيين المتعلقة بالشئون الثقافية والعلمية  
والטכנولوجية .

### (المادة الثالثة)

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بدراسة البرامج التعليمية المدارس  
ومعاهد وجامعات الطرف الآخر بقصد بحث معاهده الشهادات الدراسية  
والدرجات العلمية التي تمنحها المؤسسات التعليمية في البلد .

مادة ٥ - جميع الدعاوى المنظورة أمام جهات قضائية أخرى والتي  
أصبحت بوجوب هذا القانون من اختصاص محكمة الأحداث تحال  
إلى المحاكم المذكورة بحالتها .

مادة ٦ - تلغى المواد من ٦٤ إلى ٧٣ من الباب العاشر الخاص  
بالجرائم الأحداث من الكتاب الأول من قانون العقوبات ، والمواد  
من ٣٤٢ إلى ٣٦٤ من الفصل الرابع عشر الخاص بمحكمة الأحداث  
من الباب الثاني من الكتاب الثاني من قانون الإجرامات الجنائية ، والقانون  
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ بشأن الأحداث المشردين ، كما يلغى كل نص  
يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به  
من تاريخ نشره .

يسمى هذا القانون بـ «قانون الدولة» ، وينفذ كقانون من قوانينها  
صدر برئاسة الجمهورية في ١٧ ربى الآخر ١٣٩٢ (١٩٧٤ ميلادية)  
أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٢

بشأن الموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والفنى بين حكومة  
جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا  
والتوقيع فى القاهرة بتاريخ ٦ يونيو ١٩٧٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ،

ويمد موافقة مجلس الشعب ،

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على اتفاق التعاون الثقافي والفنى بين حكومة  
جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية زامبيا الموقع فى القاهرة بتاريخ ٦ يونيو  
سنة ١٩٧٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق بما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ربى سنة ١٣٩٢ (١٩٧٢ أغسطس سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

(المادة التاسعة)

يعقد الطرفان المتعاقدان برامج تنفيذية يكون كل منها فائدة لمدة عاشرة وتنصن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ أحكام هذا الاتفاق كما يتضمن الشروط المالية اللازمة لذلك التنفيذ.

(المادة العاشرة)

يعمل بهذا الاتفاق مؤقتاً ابتداء من تاريخ التوقيع عليه ويصبح نافذاً بصفة نهائية ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق ويظل سارياً المفعول لمدة خمس سنوات تتجدد تلقائياً لمدة خمس سنوات أخرى إلا إذا أبلغ أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر كتابة برغبته في إنهائه بعد ستة أشهر على الأقل قبل تاريخ انتهاءه.

واشهدنا بما سبق قد وقع على هذا الاتفاق المفوضون في ذلك نيابة عن حوكمةهما.

تحمرون من نسختين في القاهرة في ٦ يونيو سنة ١٩٧٢ باللغتين العربية والإنجليزية وكلتا النصين نفس الجهة وفي حالة وجود أي خلاف في التفسير يرجحه بالنص الإنجليزي.

عن حوكمة

جمهورية زامبيا

عن حوكمة

جمهورية مصر العربية

**وزارة الخارجية**

**قرار**

**وزير الخارجية**

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٧٢ الصادر بتاريخ ٢٩ أغسطس سنة ١٩٧٢ بالموافقة على إتفاق التعاون الثقافي والفنى بين حوكمة جمهورية مصر العربية وحوكمة جمهورية زامبيا الموقع في القاهرة في القاهرة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٧٢؛

**قرر :**

مادة وحدة - ينشر في الجريدة الرسمية اتفاق التعاون الثقافي والفنى بين حوكمة جمهورية مصر العربية وحوكمة جمهورية زامبيا الموقع في القاهرة بتاريخ ٦ يونيو سنة ١٩٧٢، ويعمل به اعتباراً من ٢٩ مارس سنة ١٩٧٤ وهو تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه.

محرر في ١٣ بيع الأسرة ١٣٩٤ (٥ مايو ١٩٧٤)

إسماعيل فهمي

(المادة الرابعة)

يقدم كل من الطرفين المتعاقدين في حدود إمكاناته إلى الطرف الآخر المساعدة الفنية اللازمة في مختلف نواحي النشاط التكنولوجي وخاصة فيما يتعلق بـ:

(أ) تقديم الخبراء والفنين في المجالات التكنولوجية العلمية والإدارية.

(ب) قبول العثاث التكنولوجية وتقديم المنح التدريبية في المجالات سالفه الذكر.

(ج) تبادل العمال الفنيين بقصد استخدامهم وتدريبهم.

(المادة الخامسة)

يقوم كل من الطرفين المتعاقدين بالعمل على تشجيع فهم حضارتهم وثقافة وفن الطرف الآخر على نحو أفضل بين مواطنيه وكون ذلك على وجه الخصوص بالوسائل الآتية:

(أ) الاشتراك في المؤتمرات العلمية والفنية والحلقات الدراسية التي تعقد في كلا البلدين يقصد تدعيم التعاون بين الخبراء في مجال التخصص أو الخبرة.

(ب) تيسير إقامة المخلات المسرحية والموسيقية وتبادل الفرق الفنية.

(ج) تنظيم المعارض الفنية والمؤلفات الأدبية في البلدين.

(د) تبادل الأفلام السينائية الطويلة والتلفزيونية وكذلك الأفلام الثقافية والإخبارية وتشجيع توزيعها.

(المادة السادسة)

يحل كل من الطرفين المتعاقدين على تخصيص برنامج إذاعية وتليفزيونية شاملة عن البلد الآخر تكون الغرض منها تعريف رعاياها بالحياة الاجتماعية والفنية والفنية للبلد الآخر كما يعملان على تشجيع تبادل البرامج والتسجيلات الموسيقية والفنية والثقافية.

(المادة السابعة)

يعلم الطرفان المتعاقدان على تشجيع ترجمة المؤلفات الأدبية والعلمية الثقافية والفنية والاجتماعية التي تصدر عن كبار الكتاب في بلديهما.

(المادة الثامنة)

رغبة في زيادة التفاهم بين شعبي البلدين وتفويت أواصر الصداقة بينهما فتحل الطرفان بتشجيع إقامة المباريات بين فرقهما الرياضية والتعاون المؤسسيماً الرياضية.